

الفتح العثماني لبلاد الشام وأثاره المباشرة

نقولا زيادة

(1)

إن المنطقة الممتدة من البحر المتوسط غرباً إلى حدود إيران الشرقية شرقاً، ومن البلقان شمالاً حتى الحجاز جنوباً، كانت تتولى أمورها، في السنوات الأولى من القرن السادس عشر، ثلاث دول هي: دولة المماليك وعاصمتها القاهرة، والدولة العثمانية وعاصمتها اسطنبول (منذ سنة 1453) والدولة الصفوية وعاصمتها تبريز (ثم انتقلت العاصمة فيما بعد إلى قزوین ثم استقرت في اصفهان).

تأسست الدولة المملوكية سنة 1250 في مصر، وبعد ذلك توسعت في بلاد الشام تدريجاً واستولى سلاطينها على ما كان قد تبقى هناك من إمارات صليبية بحيث إنها أخرجت هؤلاء المحتلين نهائياً من البلاد لما فتح السلطان خليل بن قلاوون عكا سنة 1291. ثم أتم سلاطين المماليك استعادة ما تبقى من بلاد الشام وأضافوا أرمينية إلى ملكهم. ويسطوا نفوذهم على الحجاز فكانوا، من ثم، حراس الحرمين الشريفين.

وهذه الدولة التي كانت قوية غنية بسبب تجارة التوابل وسواها التي كانت تنقل من شواطئ المحيط الهندي الشرقية إلى أوروبا عبر مصر وبلاد الشام إلى موانئ البحر المتوسط حيث كان تجار المدن الإيطالية، وخاصة البندقية وجنوة وبيزا، ينقلونها إلى أوروبا. إلا أن الضعف دب فيها في القرن

الخامس عشر خاصة بسبب كثرة النزاعات التي قامت بين زعماء المماليك وفُرقتهم؛ وبسبب إهمال الأراضي الزراعية في مصر خاصة، فقد شحت موارد البلاد وكانت الخزينة المملوكية تشكو من عجز مالي مستمر، بحيث إن السلطان كان، في غالب الأحيان، عندما ينوي القيام بحملة عسكرية ضد خصوم الدولة في الشمال، يلجأ إلى فرض مال خاص على التجار وسواهم من السكان.

ولما اكتشف البرتغاليون طريق جنوب إفريقيا إلى الهند، قبيل سنة 1500، احتكروا تجارة التوابل وسواها من منتوجات بلاد المحيط الهندي، ففقد المماليك مورد رزق رسمي كبير.

ويمكن القول إجمالاً إن دولة المماليك، في مطلع القرن السادس عشر دب الهرم في كيائها وأصبحت في وضع لا تُحسد عليه.

أما الدولة العثمانية فيعود تأسيسها إمارة في شمال غرب الأناضول إلى عثمان (1281 - 1324) وكانت في حروب مستمرة مع الدولة البيزنطية، وكان يرفدها تركمانيون من الشرق، فتقوى بهم. وقد سقطت مدن مهمة في أيديهم مثل بروسه (التي اتخذوها فيما بعد عاصمة لهم) ونيقية. وفي النصف الثاني من القرن الرابع عشر اجتازوا من آسية الصغرى إلى البلقان ونجحوا في احتلال جزء منه بحيث أصبح اتجاههم غرباً في تلك المنطقة فنقلوا العاصمة إلى ادرنه (1366). وتابعوا توسعهم في أيام بايزيد (1389 - 1403) الذي تم في أيامه تأسيس الجيش الإنكشاري الذي أصبح عصب القوة العثمانية الضاربة الأساسي فيما بعد وقد أطلق الخليفة العباسي في القاهرة المتوكل على بايزيد لقب سلطان الروم (1394).

على أن العثمانيين لم يهملوا الأناضول. فبايزيد نفسه وسع أملاك الدولة في تلك النواحي فاستولى على أنقره ومناطق أخرى. لكن غزوة تيمور لتلك البلاد وانتصاره على بايزيد في معركة أنقره (1402) وأسره، هزت أركان الحكم العثماني في آسية الصغرى، وقد مرت فترة طويلة والأمور مضطربة إلى أن تولى الحكم محمد الثاني (1451 - 1481) فكان أول عمل كبير له

فتح القسطنطينية (1453) التي ستنقل إليها العاصمة وتظل عاصمتها إلى نهاية الإمبراطورية العثمانية.

ثم اهتم محمد الفاتح بأسية الصغرى فأعادها إلى سلطة الدولة. وعاد السلاطين العثمانيون أيضاً إلى أوروبا فتوسعوا فيها.

ففي أوائل القرن السادس عشر كانت الدولة العثمانية، مع أنها تكاد تكون معاصرة لدولة المماليك زمنًا، قوية نشيطة فتية مخيفة.

أما الدولة الصفوية فقد ولدت رسمياً سنة 1501 لما تولى شؤونها الشاه اسماعيل. والأصل فيها أن الشيخ صفي الدين (توفي 1334) أنشأ طريقة صوفية في أذربيجان وسماها الصفوية. ومع أنه من المرجح أن الشيخ صفي الدين كان سنياً فإن المنطقة التي انتشرت فيها طريقته كان يقطنها كثير من الشيعة. ويبدو أنه خلال القرن الخامس عشر أصبحت الصفوية شيعية.

في سنة 1501 أعلن إسماعيل بن حيدر (شيخ الصفوية) نفسه ملكاً (شاهاً) وظل بطبيعة الحال المرشد الأكبر للطريقة، وبذلك قامت دولة الصفويين. احتل الشاه إسماعيل أذربيجان ثم قاد جيوشه شرقاً فاحتل فارس في نحو عشر سنوات. وأصبح منافساً للدولة العثمانية، لأنه كان يحاول الاستيلاء على المناطق الشرقية في الأناضول حيث كانت تقوم فئات شيعية. واتخذ الشاه من اصفهان عاصمةً له (توفي 1524).

فالدول الثلاث التي كانت تحكم المنطقة التي أشرنا إليها في فاتحة هذا الحديث كانت فيها دولتان سنيان هما المماليك والعثمانيون ودولة شيعية هي الدولة الصفوية.

(2)

كان «من الطبيعي أن تتأزم العلاقات بين السلطنة المملوكية والامبراطورية العثمانية بسبب متاخمة أراضيهما وبسبب صراعهما على النفوذ، خاصة وأن السلطنة المملوكية كانت في مرحلة الانحطاط بينما الامبراطورية العثمانية كانت

في طريقها إلى الأوج وتطمح إلى زعامة العالم الإسلامي، شأن الدول الإسلامية الكبرى. وقد وجدت عدة مناسبات للاحتكاك ثم الاصطدام بين العثمانيين والمماليك في النصف الثاني من القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر» (عبد الكريم رافق).

أما منطقة التخوم بين العثمانيين والمماليك فكانت ألبستان، على الفرات الأعلى بين مرعش وملطية. لكن سعة الإمارة أو ضيقها كان يتوقف على قوة الحاكم ونشاطه إذ إنها كانت تتسع غرباً مثلاً.

بين سنتي 1337 و1339 أنشأت قبيلة تركمانية إمارة في هذه المنطقة باسم ذي القادرية (وورد الاسم ذو الغادر). كان المماليك يعتبرون هذه المنطقة من أملاكهم؛ وكان العثمانيون يجاورونها من الشمال. فإذا اختلف أمراء البيت الواحد كان الواحد يستنجد بالمماليك والآخر يستعدي بالعثمانيين. وقد تولى الإمارة شاه سوار (1466 - 1472) وأعلن استقلاله عن المماليك والتزم الدولة العثمانية. وقد وجه المماليك ثلاث حملات ضد شاه سوار لكنه تغلب عليهم فيها إلى أن كانت الحملة الرابعة بقيادة يَشْبَك الدوادار (1470) التي انتصرت عليه وأسرتَه وحُمل إلى القاهرة وصُلب فيها.

وفي الفترة التي تلت شاه سوار تولى الإمارة كثيرون وكان الواحد، كما مر بنا، يستنجد بالمماليك ويعتمد الآخر على العثمانيين. ومن ثم فإن العداء الطبيعي بين المماليك والعثمانيين بسبب الجوار وتضارب المصالح، زاد بسبب هذه النزاعات الأسرية المحلية.

وقد وقعت اصطدامات مسلحة بين القوى العثمانية والجيوش المملوكية بين سنتي 1485 و1492. ذلك أن العثمانيين أخذوا بالتوسع في أنحاء البلاد وتقوية نفوذهم هناك، الأمر الذي اعتبره المماليك تحدياً لهم. لذلك فإننا نشهد حملات أربعاً يرسلها المماليك إلى الحدود الشمالية وتشتبك في قتال مع الخصوم، وتنتصر عليهم. فقد كان العثمانيون يومها منمكنين في التوسع في أوروبا؛ فضلاً عن الخصومات الداخلية.

بعد قيام الدولة الصفوية (1501) وتمكن الشاه إسماعيل من تثبيت دعائم

ملكه، أخذ، كما ذكرنا، يتدخل في شؤون المناطق الشرقية من آسية الصغرى فاحتل أليستان (1507)؛ وهكذا أصبح مشاركاً في الخصومات الحدودية، وكان ذلك مزعجاً للعثمانيين والمماليك على السواء؛ لكن أذاه للعثمانيين أكبر: فهو قريب وقوي ونشط.

في سنة 1512 تولى السلطان سليم (الأول) عرش الدولة العثمانية. وبعد أن قضى على ثورات محلية متعلقة بالعرش (وكانت قد بدأت قبل ذلك) قرر أن يتنبه للشرق. وكانت ضربته الأولى ضد الصفويين إذ انتصر عليهم (1514) في معركة جلديران. وكان من أسباب انتصار العثمانيين الرئيسية في هذه المعركة استعمال البنادق والرصاص وأثر ذلك في قتل المحاربين الذين كانوا في أكثرهم فرساناً.

لكن ثمة أمر آخر يجدر بنا التوقف عنده لا بالنسبة إلى ما نحن فيه، ولكن بالنسبة للشاه وخلفائه. فقد كان هذا أول انكسار له. وقد أثر هذا، بالنسبة للمقاتلين، على موقفهم من المرشد الأكبر المفروض أن يكون بعيداً عن الانكسار!

بين سنتي 1492 و1514 سادت فترة هدوء بين العثمانيين والمماليك، بحيث أن أولي الأمر تبادلوا الرسل والهدايا. وحتى لجوء الأمير جم ابن محمد الفاتح إلى المماليك (1481) بعد فشل محاولته تولي السلطة، وامتناع السلطان قايتباي عن تسليمه إلى العثمانيين، جرى تجاوزه في فترة الهدوء تلك.

لكن انتصار العثمانيين على الصفويين سنة 1514 أدى إلى اختلال في توازن القوى. وعلى أثر المعركة وضع السلطان سليم علياً ابن شاه سوار حاكماً على ألبستان، الأمر الذي أقلق المماليك. ولكن الذي أثار حفيظة العثمانيين على المماليك هو تراسلهم مع الشاه اسماعيل الصفوي في سبيل تنظيم العمل ضد القادمين من الشمال. ويبدو أن المماليك جربوا أن يحولوا دون وصول القوافل التي تحمل المؤن إلى السلطان سليم.

هذه الأمور كان لا بد لها من أن توصل الوضع بين العثمانيين

والمماليك إلى المواجهة. وقد قرر السلطان المملوكي قانصوه الغوري أخذ المبادرة فخرج في ربيع 1516 إلى دمشق وحلب لملاقاة خصومه عند حدود مملكته. وكان يصحبه الخليفة المتوكل وقضاة المذاهب الأربعة. وكان جيشه كبيراً فيه خمسة آلاف من المماليك وسواهم.

«وظن السلطان قانصوه الغوري أن مجرد ظهوره على الحدود الشمالية من ممتلكاته سيخيف السلطان العثماني فيتنازل له عما يريد. وكان الغوري يفاوض في الوقت ذاته الشاه إسماعيل الصفوي ليتحالف معه ضد العثمانيين. ولكن وقوع مراسلات الغوري إلى الشاه إسماعيل في أيدي السلطان سليم، جعل هذا يتعجل الأمر للقضاء على جيش المماليك. ولهذا احتل عنتاب (عين تاب) واستعد للمسير إلى حلب للقاء الغوري الذي دخلها في 10 جمادى الثاني/11 تموز [1516]. وإذا كان السلطان الغوري قصد فعلاً من مجيئه إلى بلاد الشام مجرد إخافة العثمانيين ودفعهم للتنازل له عما يطالب به، فإنه يكون، إزاء ما حدث، قد أساء التقدير، لأنه بعمله هذا قد استثار العثمانيين ودفعهم إلى القتال»، (عبد الكريم رافق).

التقى الجيشان العثماني والمملوكي في مرج دابق، شمالي حلب، في يوم قائظ من شهر آب/أغسطس، وانتهت المعركة بانتصار العثمانيين وموت الغوري وتفرق من تبقى من المماليك. ويقول بعض الرواة إن القتال كان بدءاً يسير في صالح المماليك الذين أبدوا شجاعة كبيرة. لكن ثمة من يرى أن الأمر لم يعد خطّة لجأ إليها السلطان سليم بأن أمر رجاله بأن يتراجعوا، فلما لحق بهم المماليك، ارتدوا عليهم وأصلوهم نيران مدافعهم، وهو الأمر الذي أدى إلى انتصار العثمانيين في جلديران على إسماعيل الصفوي. هذا السلاح لم يكن بوسع الفرسان أو سواهم مقابله بالقسي والرمح.

على أن الانكسار المملوكي كانت له أسباب أخرى. فقد كان جان بردي الغزالي (نائب حماة) متواطئاً مع العثمانيين فانسحب من المعركة بهدوء. ومثل ذلك يقال عن خاير بك. وعندما نذكر هذا يصبح ما هناك من أسباب أخرى أمراً ثانوياً. فقد كان الجيش المملوكي أقل عدداً وكان خالياً من روح

التضامن التي كان الجيش العثماني الإنكشاري لا يزال يتميز بها. وهناك التنظيم العسكري: فقد كان جيش سليم منظماً، فيما كان جيش الغوري يفتقر إلى الوحدة. ويبدو أن الخلاف قد دب بين فريق المماليك - المشتروات (مماليك الغوري) والقرانصة (مماليك السلاطين السابقين). فقد دفع الغوري بهؤلاء إلى المعركة وأخر أولئك ليظلوا درعاً خاصاً به فيما بعد.

دخل سليم حلب بعد انتصاره في مرج دابق، فاستقبله أهلها. وهناك خطب له بـ «خادم الحرمين الشريفين».

واتجه سليم نحو دمشق، إلا أنه أرسل إلى المدينة بطلب تسليمها قبل وصوله؛ ويوم الجمعة (29 شعبان 922/27 أيلول 1516) دخل الوالي العثماني ومعه كبار الموظفين دمشق، وفيه خطب باسم السلطان سليم في الجامع الأموي. وبعد ذلك بيومين وصل السلطان إلى ظاهر دمشق فخرج القضاة الأربعة ونائب القلعة المملوكي للقائه وتسليمه المدينة. أما دخوله إلى المدينة فقد جاء بعد ذلك بنحو أسبوعين. وأدخل السلطان سليم، قبل دخوله دمشق وبعد ذلك، بضع تنظيمات وإصلاحات خاصة بالقضاء والعلماء والشؤون المالية. وجعل لقاضي القضاة الحنفي دوراً رئيسياً في تثبيت القضاة والقائمين على الشؤون الدينية والمدارس. كما أجري إحصاء للسكان والممتلكات في دمشق.

وتأكد السلطان من أن جيوشه احتلت ما تبقى من بلاد الشام إلى الجنوب من دمشق وخاصة القدس وغزة. وفي الفترة المتأخرة من إقامته في دمشق زار قبر الصوفي المشهور ابن عربي ووزع المال على المتصوفة والعلماء.

خرج السلطان سليم من دمشق قاصداً فتح مصر في أواخر سنة 1516، وفي مطلع السنة التالية التقى العثمانيون والمماليك (بقيادة طومان باي) في الريدانية حيث انكسر الآخرون، وبعد ثلاثة أيام (3 محرم 923/26 كانون الثاني/يناير 1517) دخل السلطان سليم القاهرة. ومع أن طوماني باي حاول المقاومة في مصر، لكن ذلك لم يؤد إلى نتيجة، إذ أُلقي القبض عليه وشنق

على باب زويلة (21 ربيع الأول 923/13 نيسان/أبريل 1517). وبذلك انتهت دولة المماليك.

أقام السلطان سليم في مصر حتى أواخر العام، وبعد أن عين خايربك حاكماً لها، عاد إلى دمشق، ف قضى بعض الوقت يدبر الأمور. وعين جان بردى الغزالي حاكماً للشام. لكن تهديد الصفويين لشرق الأناضول حمل السلطان على الاتجاه نحو الشمال. وفي الواقع فإنه بعد خروج السلطان من دمشق (10 صفر 924/21 شباط - فبراير - 1518) بنحو سبعة شهور وصلت الأخبار بأن السلطان استولى على بعض القلاع التابعة للشاه إسماعيل، وبذلك احتوى أذاه.

تجدر الإشارة هنا إلى أمرين: الأول أن السلطان سليم كان يصطحب الخليفة المتوكل معه في غدواته وروحاته وأنه نقله معه إلى استانبول. وقد روى بعض الباحثين أن الخليفة تنازل للسلطان (أو لسليمان) عن لقبه. لكن لا ندري صحة هذه المقولة. والأمر الثاني هو أن شريف مكة أرسل إلى السلطان سليم وهو في مصر يعترف بالتبعية للسلطان. وقد أمر السلطان سليم ببناء أسطول في البحر الأحمر كي يدفع أذى البرتغاليين عن البحر الأحمر حفاظاً على الأماكن المقدسة. وقد حفظ المسلمون للسلطان هذا الصنيع.

(3)

يعتبر القرن السادس عشر العصر الذهبي للدولة العثمانية. فقد تولى الحكم فيه سليم الأول (1512 - 1520) وسليمان القانوني (1520 - 1566) وسليم الثاني (1566 - 1574) ومراد الثالث (1574 - 1595) ومحمد الثالث (1595 - 1603).

مر بنا خبر احتلال العثمانيين لبلاد الشام ومصر في أيام السلطان سليم الأول). وفي أيام سليمان القانوني قُضي على إمارة ذي القادر (ألبستان) سنة 1522 وأصبحت البلاد ولاية عثمانية. وتغلب العثمانيون أيام سليمان على

الصفويين واحتلوا العراق (1534) ومع أن البلد ظل موضع أخذ ورد نحو أربع سنوات فقد تم إخضاعه للدولة العثمانية سنة 1538. والبصرة بالذات أصبحت ولاية عثمانية سنة 1546. وتم للعثمانيين أيام سليمان القانوني الاستيلاء على اليمن والتوسع في شمال السودان.

وخلال العقود الأخيرة من القرن السادس عشر استولى العثمانيون على ليبيا وتونس والجزائر وبذلك سيطروا على شواطئ المتوسط الشرقية والجنوبية فضلاً عن الذي كانوا قد احتلوه من شواطئ الأوروبية من قبل.

وقد تم للعثمانيين السيطرة على شرق البحر المتوسط لما احتلوا رودس (1522) وقبرص (1570) التي انتزعوها من البنادقة. صحيح أن العثمانيين كُسروا في موقعة ليبانتو البحرية (1571)، لكن أثر هذه المعركة كان ضئيلاً نسبياً، لأن الدولة ظلت بعدها قوية، فكان باستطاعتها تحمل مثل هذه الصدمة.

كانت الدولة العثمانية، منذ نشأتها، دولة إسلامية. وقد كانت تقوم بالفتوح في أوروبا ويقاومها الأوروبيون على هذا الأساس. لكن الأمر تبدل بعد احتلالها الشام ومصر وقضاها على دولة المماليك. فقد كان المماليك، لمدة قرنين ونصف القرن، يعتبرون أنفسهم حماة الإسلام، والإسلام السني خاصة، متذرعين بوجود الخليفة في عاصمتهم. لكن سقوط دولة المماليك نقل فكرة الدفاع عن الإسلام إلى اسطنبول. ومع أنه من المرجح أن السلطان العثماني لم يستعمل لقب خليفة في ذلك الوقت، فإنه قد خُطب له، لما دخل، بأنه خادم الحرمين الشريفين. وقد اهتم السلطان سليم بتسيير قافلة الحج الشامي لما احتل البلاد، إذ إن هذا يؤيده في الزعامة الجديدة للعالم الإسلامي في غرب آسية ثم في شمال أفريقية. (إن المعروف أن السلطان العثماني استعمل لقب خليفة لأول مرة - رسمياً على الأقل - في معاهدة كوجك كينارجي سنة 1774).

والربح الذي كسبه الأتراك العثمانيون كان خسارة على المنطقة العربية. فالخلافة، منذ قيامها في المدينة المنورة، كانت تتمركز في البلاد العربية -

دمشق، بغداد، القاهرة - (بما في ذلك الخلافة الفاطمية). وكان من الطبيعي أن تتجه أنظار المسلمين بعد ذلك إلى اسطنبول، وأن يستمر ذلك الحال حتى ألغى مصطفى كمال (أتاتورك) الخلافة سنة 1924.

ونود أن نشير هنا إلى أن سيطرة العثمانيين على بلاد الشام ومصر والعراق واليمن وضعهم في موقع الإشراف على طرق التجارة. فمع أن البرتغاليين كانوا في ذلك الوقت يسيطرون على تجارة التوابل وسواها من بلدان المحيط الهادي، فإن هذا الاحتكار لم يكن كاملاً أولاً ولم يدم طويلاً ثانياً. ذلك بأن البرتغاليين، الذين اضطروا إلى إقامة محارس وقلاع كي تحمي الطريق البحري الطويل عبر جنوب إفريقيا، والذين احتكروا هذه التجارة، رفعوا الأسعار بحيث أصبحت أسعار التوابل في غرب أوروبا مرتفعة ارتفاعاً كبيراً. فضلاً عن ذلك فإن نقل التوابل والبحارات عبر الطريق الطويل كان يفقدها الكثير من طبيعتها، فأصبحت تصل إلى مستهلكيها وقد ضعف أثرها. من هنا كانت عناية الأوروبيين، وخاصة المدن التجارية الإيطالية، تريد إحياء الطرق القديمة البرية كي تحصل على هذه السلع وسواها مثل الحرير الفارسي. وهذه الطرق كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية خاصة أن وجود الدولة الصفوية كان كثيراً ما يعطل الطريق الذي يجتاز آسية الصغرى إلى شمال العراق. وستحدث عن هذه الناحية فيما بعد.

ومع أن القرن السابع عشر شهد بعض التأخر في الدولة العثمانية، فقد كان، بالنسبة لبلاد الشام، فترة فيها نشاط اقتصادي أساسه ما كان ينتج فيها وما كان يحمل إليها من الشرق والغرب، على ما سنرى.

(4)

عاد السلطان سليم إلى دمشق من مصر في أواخر سنة 1517. وكان أول ما عني به إتمام إجراء تعداد لسكان دمشق تمهيداً لفرض الضرائب المناسبة، وأمر ببناء جامع وتكية عند قبر محيي الدين ابن عربي في الصالحية، وبذلك كسب عطف المتصوفة، ووطد الأمن في دمشق وأتم الفتك باللصوص فكان

أن حوافظ على أموال الناس وأمنهم.

وغادر السلطان دمشق إلى الشمال ليقاوم الصفويين الذين كانوا قد هددوا المناطق العثمانية هناك.

وقبل أن يترك السلطان دمشق عين جان بردي الغزالي حاكماً على الشام، وكانت المنطقة الخاضعة لسلطانه تمتد من معرة النعمان إلى العريش في مصر. وعين إلى جانبه ولي الدين ابن الفرفور الحنفي في منصب قاضي القضاة وجعل القضاة من المذاهب الثلاثة الأخرى تحت نفوذه.

ونجح السلطان سليم في دفع أذى الصفويين في الشمال واحتل بعض القلاع التي كان الشاه إسماعيل الصفوي وضعها تحت سيطرته.

أخذ الغزالي بتقوية نفوذه الشخصي في ولايته، لا كممثل للسلطان ولكن كصاحب نفوذ خاص، ويبدو، كما يرى بعض الباحثين أنه كان ينوي الاستقلال بالبلاد. وقد فعل ذلك لما جاءت الأخبار بوفاة السلطان سليم في 22 أيلول 1520.

لكن السلطان سليمان، الذي خلف أباه في السلطنة، أرسل جيشاً قوياً إلى بلاد الشام. والتقى الغزالي الجيش العثماني خارج دمشق في 1521، فانهزم مع قواته وقتل في المعركة. «ويعتبر القضاء على الغزالي قضاءً على آخر نفوذ للمماليك في سورية وبداية لحكم العثمانيين الفعلي لها» (عبد الكريم رافق) وهو أمر يتفق حوله الباحثون في تاريخ بلاد الشام في هذه الفترة.

كان العثمانيون، لما احتلوا بلاد الشام، قد أقاموا فيها ثلاث ولايات: حلب في الشمال، وطرابلس على الساحل، ودمشق. وكانت ولاية دمشق هي الأوسع. على كلٍّ لما قُضي على الغزالي قلص اتساع ولاية دمشق بحيث أصبحت تمتد من دمشق إلى العريش في مصر. وكانت تتبع ولاية دمشق ثمان وأربعون ناحية وتشمل، فضلاً عن دمشق ونواحيها، لبنان جبلاً وساحلاً (بيروت وصيدا) وحواران. وفي سنة 1660 أضيفت ولاية صيدا إلى التقسيم

الإداري لبلاد الشام وضمت إليها ناحية بيروت وجبل عامل وبعض أجزاء جبل لبنان. وعين على حمص وحماه حكام عثمانيون.

أما ما تبقى من بلاد الشام فجعلت سناجق وهي تدمر وصفد ونابلس والقدس وغزة وعجلون والكرك - الشوبك. وكان كل سنجق يحكمه «سنجق بك»، لكن هؤلاء كانوا أصحاب صلة بوالي دمشق، لكن لم تكن له عليهم سلطة التبعية.

وقد احتفظ العثمانيون بالزعماء المحليين في المناطق اللبنانية، وخاصة الجبلية منها: فظل المعنيون في الشوف والبحريون في الغرب والجرد (استبدلوا بهم فيما بعد آل أرسلان) وآل عساف في كسروان وجبيل وآل حرفوش في مناطق بعلبك، كما احتفظ بعض أمراء البدو بزعاماتهم. وكان ما يطلبه السلطان من الحكام أن يحققوا الأمن ويجمعوا المال الميري (الأميري) أي ما تفرضه الدولة.

عاد ابن الفرфор قاضي قضاة الحنفية في دمشق بعد القضاء على ثورة الغزالي. لكن فيما تبقى من القرنين السادس عشر والسابع عشر (وهي الفترة التي نحن معنيون بها الآن) كان قاضي القضاة الحنفي تركياً وهو المسؤول عن القضاة في ولاية دمشق، بما في ذلك قضاة المذاهب الأخرى. ومع أن المفتين كانوا يعينون من أبناء البلاد، فقد كانوا يختارون من بين أتباع المذهب الحنفي.

وحري بالذكر أن دمشق، ومثلها حلب، كانت تكثر فيها المدارس والجوامع والمستشفيات والتكايا (القديمة والحديثة العثمانية). ففي دمشق كان المفتي الحنفي مسؤولاً عن السليمانية (وقد يعين لها تركي حنفي أحياناً)، وكان المشرف على المستشفى النوري تركياً. وكان الجامع الأموي، بما له من أهميه خاصة وثروة في أوقافه، يولى أمره عرب أو أتراك. وأوقاف الحرمين الشريفين كان المتولون لشؤونها من أهل البلد في غالب الحالات. والمدارس كان نظارها في أكثر الأحيان محليين وقد يولى ترك أحياناً. أما التكايا فقد كان النظر فيها لأبناء البلاد، باستثناء السليمانية كما مر بنا.

ومع أن هذا الذي ذكرناه ينطبق على ولاية دمشق ومركز إدارتها، فإنه من الممكن القول إن مراكز الولايات الأخرى كان يتبع فيها السبيل نفسه، مع مراعاة بعض الأحوال المحلية.

وقد اهتم السلطانان سليم وسليمان بأبنية دمشق؛ فرمم المتداعي منها وبني من الجديد الكثير. ومن آثار سليم جامع وتكية ابن عربي، على ما ذكرنا، ومن آثار سليمان التكية المعروفة باسمه. وكان ثمة عناية كبيرة بالمدارس والمساجد والزوايا والتكايا والجسور والحمامات والخانات. فإن لالا مصطفى باشا، الذي كان والياً لدمشق بين سنتي 1563 و1567 بني خاناً عرف باسمه كان فيه 170 مخزناً فضلاً عن المخابز والحوانيت للبيع والشراء اليومي.

ومن آثار السلطان سليمان في بلاد الشام سور القدس (بني 1543) الذي لا يزال يحتضن القدس القديمة وما فيها من أماكن مقدسة مسيحية وإسلامية!

(5)

كان الإنكشارية عصب الدولة العثمانية القوي في الحروب وفي المحافظة على الأمن في الولايات. وقد قوى السلاطين الإنكشارية في بلاد الشام بعد ثورة الغزالي، إذ بعثوا إلى دمشق بألف منهم. لكن الإنكشارية اختلف أمرهم في المدن الرئيسية (مراكز الولايات في بلاد الشام) كما كان وضعهم قد تبدل في الإمبراطورية: «ففسد نظامهم وطمع المسلمون الأحرار بالتجند في صفوفهم للتمتع بامتيازاتهم وأهملت الدفشمة (طريقة الحصول على الإنكشارية وهم صغار من مسيحيي الإمبراطورية في أوروبا خاصة) بالتدريج حتى بطلت في حوالي منتصف القرن السابع عشر... وازداد تمرد الإنكشارية بعد انتساب السكان المحليين إلى صفوفهم»، (عبد الكريم رافق). ولم تختلف بلاد الشام عن سواها من الولايات العثمانية. ففي دمشق ازداد ارتباط الإنكشارية بالسكان المحليين الأمر الذي أدى إلى ترابط المصالح. وكان للإنكشارية دور في حلب عندما كانوا يذهبون لقتال الثائرين أو لتحصيل

أموال الميري. وهذا، مع اختلال الأنظمة في تجنيد الإنكشارية وتدريبهم، مما حملهم على محاولة الحصول على الأموال والثروة بطرق مختلفة وقاسية في كثير من الأحيان. وانتهى الأمر بهم أن أصبح لهم في دمشق نوعان من الإنكشارية، القايي قول الذين كانوا يقيمون في القلعة وكانوا من أصل رومي واليرلية (المحليون) الذين كانوا يسكنون في دمشق. وقد عهد إلى اليرلية فيما بعد بحراسة عدد من القلاع في ولاية دمشق.

وما دمنا قد أشرنا إلى القلاع والحصون فلنذكر أن العثمانيين عنوا عناية خاصة بترميم القلاع والحصون التي عرفتها البلاد من قبل وبنوا قلاعاً وحصوناً جديدة كان القصد منها حماية الطرق والسواحل. ومن أشهر القلاع القديمة التي كان ثمة اهتمام خاص بها قلعة دمشق وقلعة حلب وقلعة طرابلس. وكانت ولاية دمشق فيها قلاع وحصون على الساحل في بيروت (5 أبراج) وصيدا (برجان) وعكا ويافا وغزة والعريش. أما في الداخل فقد عرفت القنيطرة وصفد وجنين وراس العين والقدس والخليل وبيت جبرين قلاعاً وحصوناً لحماية الطرق الداخلية.

ولما كان طريق الحج على غاية من الأهمية بالنسبة للسلطين فقد أقيمت حصون وقلاع في المزيريب وبُصرى والقطرانة ومعان وذات الحج والأخضر وتبوك والعلا، كما أقيمت قلاع موازية لهذه على الطريق الأوسط (في الأردن) في عجلون والسلط والكرك والشوبك. (طبعاً بعض هذه تعود إلى الأزمنة السابقة للعثمانيين لكنها رمت وقويت).

طريق الحج الشامي قديم، إذ يعود إلى انتشار الإسلام في بلاد الشام ثم في آسية الصغرى وما جاورها. واهتم السلطان العثماني بالقافلة. فهيأ لها المحمل الذي كان يقود القافلة، وعين أميراً للحج قد يكون سنجق بك أحد سناجق بلاد الشام أو أميراً من أمراء البدو (مثل قانصوه الغزاوي أمير عجلون الذي تولى إمارة الحج خمس عشرة سنة) أو كبيراً من الدمشقيين أو والي دمشق بالذات. وبدءاً من سنة 1708 أصبح والي دمشق يتولى إمارة الحج.

وكان موظفون عثمانيون يرسلون من استانبول للإشراف على شؤون

الحجاج. وكان يرافق القافلة قاض ومؤذن وإمام.

وأهم واجبات أمير الحج ضمان أمن القافلة من هجمات البدو الذين كانوا يطبقون على القوافل وينهبون ما يحمله الحجاج من أموال ومواد غذائية، وقد يكون مع البعض سلع حملت للتجارة بها. لذلك نشأت، مع الزمن، عادة دفع «الصرة» لزعماء البدو دفعاً لأذاهم. والصرة أموال عينية يدفعها السلطان، عن طريق أمير الحج. لكن الأموال كانت في الواقع تجمع من الولاية وبأساليب مختلفة. هذا إلى حماية عسكرية للقافلة كانت ترافقها، وقد لا تنفع.

وحري بالذكر أن العثمانيين كانوا يعطفون على الطرق الصوفية. فبنيت لهم الزوايا والتكايا وأوقفت عليها أوقاف تدر من المال ما يكفيها. ولن نطيل الأمر هنا بل نكتفي بذكر بعض الطرق التي عرفت في بلاد الشام (وبعضها كان موجوداً أو أنه تأسس أصلاً خارج المنطقة) وهي القادرية والشاذلية والخلوتية والبكداشية والجباوية والصمادية والقرمانية. ومن الطبيعي أن يكون بين أتباع هذه الطرق فرق في عدد الأتباع.

كان من الطبيعي، والدولة تتبدل في العاصمة سلاطين ووزراء كباراً وانكشارية متنفذين ومع توقف الفتوح، أن ينال الولايات الشامية، وسواها من الولايات العثمانية، الكثير من التبدل والتنوع والزعامات، وأن تقوم هنا وهناك ثورات أمراء وخلافات بين الزعماء المحليين (ونحن نقصد القرنين السادس والسابع عشر فحسب). وفي جميع هذه الأحوال تتبدل حدود الولايات والسناجق ويتغير الزعماء المحليون إما بسبب قوة البعض دون الآخر أو بسبب رغبة السلطان أو القصر عندما يكون هذا متيسراً. لذلك فإننا نود أن نؤكد هنا على أن ما ذكرناه عن بلاد الشام في هذه الفترة هو نظرة خاطفة المقصود منها لفت النظر إلى الأوضاع العامة.

(6)

كانت التجارة الهندية قد تحولت عن مصر وبلاد الشام بسبب اكتشاف

البرتغاليين لطريق جنوب أفريقية البحري، وخاصة تجارة التوابل. وقد تأثر البلدان بهذا التحول. لكن مادة واحدة ظلت تنقل براً إلى العراق ومن ثم إلى بلاد الشام وهي حرير فارس. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى فإن الاحتكار البرتغالي لتجارة التوابل لم يدم طويلاً. فقد رفع البرتغاليون سعر التوابل في أوروبا إلى درجة كبيرة بحيث إن البندقية خاصة، والتي كانت تكاد تحتكر تجارة التوابل بين مصر وبلاد الشام وأوروبا، أخذت تسعى إلى إعادة مكانتها التجارية في بلاد الشام، بعيد الاحتلال العثماني مباشرة.

كانت للبندقية تجارة واسعة النطاق مع القسطنطينية البيزنطية، كما كان لجنوه اهتمام تجاري هناك لكنه كان يدور حول البحر الأسود أكثر منه في العاصمة. فلما سقطت القسطنطينية في أيدي محمد الفاتح سنة 1453 كان من الطبيعي أن يسعى البنادقة إلى تأمين تجارتهم مع السلطان الجديد. وقد تم ذلك في أول معاهدة سنة 1454 سمح بموجبها للبنادقة بالتجارة في الموانئ التركية. (وقد جددت هذه المعاهدة سنتي 1479 و1503، إذ إن المألوف كان أن المعاهدة ينتهي مفعولها بوفاة أحد الفريقين المتعاقدين، الأمر الذي تبدل فيما بعد).

ولما تغير الوضع باحتلال السلطان سليم بلاد الشام ومصر والقضاء على الدولة المملوكية، سارع البنادقة إلى عقد معاهدة مع السلطان وهو بعده في مصر عام 1517. وقد جددت هذه المعاهدة مع السلطان سليمان القانوني في سنة 1521 وكان أهم ما تضمنته من امتيازات للبنادقة حرية التجارة في الموانئ العثمانية، وضمان سلامة التجار وسلعهم وإعفاء التجار البنادقة من دفع الجزية. والطريف أن حالة الحرب والقتال قد تقع بين الدولة العثمانية والبنادقة الذين قد يحاربون مباشرة وقد تكون حروبهم حلفاً مع أعداء آخرين للدولة العثمانية. وفي كل حال كانت تتلو ذلك معاهدة تجدد فيها الامتيازات للبنادقة الذين ظلوا، حتى مطلع القرن السابع عشر، أكبر تجار البحر المتوسط حيث اشتدت المنافسة بينهم وبين الفرنسيين. لذلك نجد أن البنادقة عقدوا مع الدولة العثمانية سبع معاهدات تجارية بين 1521 و1604 (طبعاً كان يطلق على أكثر هذه المعاهدات تجديد الامتيازات والإجازات السابقة).

ومع أن جنوه كانت مدينةً تجارية من مدن البحر المتوسط إبان ظهورها على المسرح التجاري العام، فإنها قد اتجهت، كما ذكرنا، إلى البحر الأسود. وبذلك تقلصت تجارتها مع بلاد الشام.

كانت المدن الإيطالية، أيام المماليك ثم أيام العثمانيين، تقوم بالتجارة وتعتد المعاهدات مع أصحاب السلطان بوصفها حكومة مدينة؛ لكن في القرن السادس عشر دخلت ميدان التجارة في البحر المتوسط وما جاوره دول أوروبية منظمة، وأصبح الاتصال يتم بين الدولة العثمانية وفرنسا أو انكلترا أو هولندا.

وكان الفرنسيون الأسبق؛ فهم دولة متوسطة إلى درجة ما. وقد حصلوا من السلطان سليم على إذن بالاتجار في الموانئ التركية سنة 1514. ولما احتل السلطان بلاد الشام، ومضى في طريقه إلى مصر وكان معسكراً في غزة، تمكن الفرنسيون من الاتصال به وحصلوا منه على تثبيت لما كان بينهم وبين السلطان الغوري المملوكي من اتفاق تجاري.

لكن النجاح الفرنسي الكبير الأول جاء سنة 1536⁽¹⁾ لما عقد اتفاق بين السلطان سليمان (1520 - 1566) وفرنسا الأول ملك فرنسا. وقد كانت أهم البنود في هذا الاتفاق (1) يسمح للتجار التابعين للملكين بالاتجار في أملاك الدولة العثمانية ومملكة فرنسا بحرية وأمان؛ (2) يمكن لهم التنقل في البلدين بحرية؛ (3) يعين سفير لفرنسا في اسطنبول وقنصل في سورية، وقد عين أول قنصل فرنسي في طرابلس سنة 1548؛ (4) يسمح للرعايا الفرنسيين بحرية الإقامة في موانئ الدولة العثمانية.

وحري بالذكر أن معاهدة سنة 1536 كانت الأساس لعقد معاهدات بين الدولة العثمانية ودول أوروبية أخرى. كما أن بنود المعاهدة توسعت وتعمقت بحيث أصبحت الأساس الذي بنيت عليه فيما بعد «الامتيازات الأجنبية» في الدولة العثمانية. ولكن هذا تم في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

(1) كان مؤرخو الدولة العثمانية يضعون هذه المعاهدة سنة 1535، لكن البحث الحديث أظهر أنها عقدت سنة 1536.

ويمكن القول إجمالاً أنه بعد سنة 1603 حل الفرنسيون محل البنادقة بالنسبة للتجارة مع موانئ الدولة العثمانية وخاصة في شرق البحر المتوسط.

ومع أن فرنسا كانت تتطلب دوماً وضعاً خاصاً في الدولة العثمانية فإنها بعد دخول انكلترا وهولندا، وسواهما فيما بعد، الميدان التجاري في البحر المتوسط أصبحت (فرنسا)، بعد سنة 1673، تقبل مكاناً معادلاً لسواها في هذا الميدان.

ودخلت انكلترا الميدان التجاري من الباب الواسع لما حصلت سنة 1579 على امتيازات مشابهة لما كان الفرنسيون قد حصلوا عليه من قبل (وقد تم توسيع هذه الامتيازات في معاهدات عقدت في سنوات 1580 و1604 و1675).

أما هولندا فقد كانت سفنها تتاجر تحت العلم الفرنسي بدءاً من سنة 1601 إلا أنها أصبحت سنة 1668 تتمتع بامتيازات خاصة بها.

(7)

كان من الطبيعي، عندما تحصل مدينة أو دولة أوروبية على امتياز تجاري في الموانئ العثمانية - ونحن معنيون هنا بالقرنين السادس عشر والسابع عشر على اعتبارهما الفترة المباشرة للاحتلال العثماني لبلاد الشام - أن تتجه نحو الموانئ الشامية لتتخذ منها نقط انطلاق لأعمالها التجارية بالنسبة لبلاد الشام أولاً والبلاد الواقعة شرقها ثانياً. من هنا نجد أن الاسكندرون وطرابلس وبغروت وصيدا وصور وعكا ويافا قامت كل منها بدورها كمركز للتجارة الأوروبية.

وقد قامت طرابلس بدور كبير في القرن السادس عشر، إذ كانت تتمركز فيها تجارة البنادقة ثم الفرنسيين ثم الإنكليز. فطرابلس كانت نواحيها تنتج الحرير الجيد الذي تحتاجه المصانع الأوروبية، كما أن الجوار كان مصدر رماد (هو الشان) الناتج من حرق عشبة معينة. كان هذا الرماد عنصراً أساسياً في صنع الزجاج والصابون وقد حدثنا دنديني، الذي زار طرابلس وشمال لبنان

في القرن السادس عشر عن الأحمال الكبيرة، التي كانت تصل إلى طرابلس لشحنها إلى الخارج.

وكانت طرابلس تقوم بأمر آخر. ذلك أن حلب كانت المركز التجاري الأكبر في شمال بلاد الشام لكونها محطة على الطريق إلى العراق ومن ثم إلى البلاد الآسيوية البعيدة. فكانت طرابلس منفذ حلب.

لكن تعنت الأمراء والحكام المحليين وإيذاءهم للتجار الأجانب بلصاً ومصادرة (مع عجز الدولة المركزية عن حملهم على قبول شروط الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب) حمل هؤلاء على الانتقال من طرابلس إلى الاسكندرون (في القرن السادس عشر). وكان التجار الإنكليز أول المتنقلين ثم تبعهم الفرنسيون. ومما أغرى هؤلاء التجار على الانتقال إلى الاسكندرون أنها كانت أقرب إلى حلب من طرابلس. ففيما كانت قافلة التجار تحتاج إلى ثمانية أيام للانتقال من طرابلس إلى حلب، فإنها كانت تقطع المسافة من الاسكندرون إلى حلب في ثلاثة أيام. وهذا يقلل تعرض التجار لقطاع الطرق والبلص المستمر.

إلا أن الاسكندرون كانت سيئة المناخ وكانت تتعرض للقرصان، وليس فيها حامية كافية؛ كما أن الحياة فيها لم تكن مريحة. لذلك نجد أن طرابلس تستعيد مكانتها ثانية.

وكان البنادقة أصحاب تجارة رابحة في بيروت في القرن السادس عشر، لكن الفرنسيين اهتموا إليها في القرن نفسه. وفي أوائل القرن السابع عشر كان هؤلاء هم أصحاب المركز التجاري الأول فيها. وشارك الإنكليز في تجارة بيروت أيضاً.

لكن الفرنسيين، رغبةً منهم أن يكونوا سادة التجارة للمنطقة انتقلوا إلى صيدا في القرن السابع عشر؛ ومع أن آخرين استقروا في صيدا مثل الهولنديين والإنكليز، فإن الجالية الفرنسية كانت أكبر الجاليات الأوروبية في المدينة.

مر بنا أن بني معن احتفظوا، بعد الاحتلال العثماني، بإدارتهم للشوف

والغرب في جبل لبنان وعلى الساحل من بيروت إلى صيدا. وفي سنة 1590 تولى شؤون هذه المنطقة فخر الدين المعني، واستمر في الحكم نحو نصف قرن، وقد امتد حكمه، عن طريق الالتزام الضريبي للدولة العثمانية إلى عجلون ونابلس جنوباً وطرابلس شمالاً. فكانت إمارته تشمل موانئ بيروت وصيدا وعكا.

وقد عني الأمير بمنطقته عناية كبيرة فأنعش اقتصادها زراعياً بحيث كانت تنتج كميات من الحرير والقطن والزيتون وقصب السكر. وكان الحرير الذي تنتجه مناطق بيروت وصيدا، مثل حرير طرابلس، مرغوباً فيه في أوروبا. وقد قدر إيراد الحرير من هذه المنطقة بنحو ثمانين ألف قرش ذهبي، وكان هذا يعادل ثلث إيراد المنطقة كلها.

ومثل ذلك يقال في القطن الذي كان التجار يعنون بجمعه من مختلف أنحاء الإمارة. ومما أدخله فخر الدين في إمارته زراعة الكتان، الذي أصبح أحد موارد خزانته.

وكان فخر الدين حريصاً على استتباب الأمن. «فبنى بعض الحصون وجدد البعض الآخر ووضع حاميات قوية وضرب على أيدي قطاع الطرق. فكان التجار والمسافرون، الوطنيون منهم والأجانب، يتنقلون مطمئنين على أموالهم ونفوسهم. وأكثر من الخانات لنزول التجار منها الخان [خان الافرنج] الذي بناه في صيدا، والخان [الكبير] الذي بناه في البقاع»، (نقولا زيادة).

ويبدو أن صيدا لم تكن تصدر الحرير والقطن والكتان فحسب، بل صدرت الحبوب أيضاً. فقد كانت السفن الهولندية تأتي صيدا لاقتياع الحبوب. ففي سنة 1629 حملت سفن هولندية الحبوب والفول من صيدا، وفي سنة 1631 شحن الهولنديون من صيدا مركبين محملين بالأرز وواحداً وعشرين مركباً محملة بالقمح. وفي سنة 1632 كان شحن الحبوب حصّة عكا إذ شحن منها حمولة مئة وعشرين مركباً محملة قمحاً.

وحرى بالذكر أن الدولة العثمانية جعلت من صيدا، سنة 1660، ولاية رابعة في بلاد الشام وضمت إليها بيروت والمناطق الجبلية المصاوبة لصيدا

بشكل خاص. وكانت صيدا، فضلاً عن كونها مركزاً لتجميع المنتجات الزراعية في أرجائها ونواحي بيروت، خاصة في القرن السابع عشر، ومركزاً لتجميع منتجات السهل الساحلي الداخلي حتى الرملة في أواسط فلسطين.

لكن صيدا لم تكن وحدها في الجزء الجنوبي من الساحل الشامي. فقد كان هناك صور وعكا ويافا. كان ثمة بعض القطن ينتج في نواحي صور، فكان التجار يقصدونها في مثل هذه المواسم. لكن صيدا كانت تغطي على صور.

أما عكا فقد كان لها دور أكبر من صور. فالقطن كان واحداً من أهم المزروعات في مرج ابن عامر، بشمال فلسطين، وكانت عكا منفذه. وكان الإنكليز نشيطين في هذه التجارة. ولم تكن عكا حول سنة 1700 سوى قرية صغيرة لكنها نمت مع الوقت وكان فيها خانات للتجار أهمها خان الافرنج. ومع أن البنادقة كانت لهم تجارة مع عكا، فإن الفرنسيين كانوا التجار الوحيدة المقيمين في عكا سنة 1700.

أما يافا فكان يتجمع فيها، عندما تكون الأجواء الأمنية مناسبة، منتجات القدس والرملة ونابلس وخاصة في القرن السابع عشر؛ وقد كانت نقطة هبوط للحجاج الذي كانوا يقصدون الأماكن المقدسة في فلسطين.

أشرنا من قبل إلى دمشق ودورها كمركز للإدارة والحج والتجارة والصناعة. وقد تحدثنا عن خاناتها الكبيرة التي كانت تقتضي الحركة التجارية الكبيرة إقامتها.

والآن نود أن نشير إلى حلب. موقع حلب كان على الطريق الرئيسي الشامي العراقي، الذي كان أعمر الطرق التجارية الداخلية في تلك الفترة. وقد كان للأوروبيين مراكز تجارية مهمة فيها. ويكفي أن نعرف أن حلب كانت تتمتع في القرن السابع عشر بثمانية وستين خاناً للتجار الغرباء! وكان الإنكليز سادة التجار الأجانب في حلب في القرن السابع عشر يليهم الفرنسيون. أما البنادقة فقد وجدوا بزخم لا بأس به في القرن السادس عشر.

إلا أن تجارة حلب انحطت في أواخر القرن السابع عشر. لكن المدينة لم تفقد دورها بالمرّة. فضلاً عن أنها كانت نقطة تجمع الحجاج القادمين من الشمال قبل انتقالهم إلى مدينة الحج الشامية الأولى - دمشق.

ونحن، وقد وقفنا عند مدن بلاد الشام الرئيسية التي كانت مرتبطة بالتجارة بوجه خاص، نحسب أنه آن لنا أن نضع ثباتاً مختصراً بالسلع التي كانت تبعت بها بلاد الشام إلى أوروبا وتلك التي كانت تستوردها منها، فإن مثل هذا الأمر يكمل هذه الصورة المقتضبة.

كانت الصادرات الشامية إلى دول أوروبا على نوعين: ما تنتجه البلاد وما ينقل عبرها. ويدخل فيما تنتجه بلاد الشام الحرير الذي كان ينتج في مناطق انطاكية وبعلبك ودمشق وحمص وحماء ونابلس؛ لكن أفضل أنواعه ما كان ينتج في طرابلس ومناطق جبل لبنان. وهناك القطن الذي كان يزرع في المناطق التي مر ذكرها فضلاً عن منطقة نهر الأردن الشمالية وبحيرة طبريا. وكان القطن المغزول هو المفضل.

وكان الصوف ووبر الماعز والإبل من المواد المصدرة في القرن السابع عشر بشكل خاص. والاشنان (الرماد) والأجود كان يأتي من منطقة طرابلس يليه ما ينتج في عكا وصيدا ثم ضواحي دمشق.

والمواد الغذائية التي كانت تحمل من بلاد الشام إلى أوروبا تشمل القمح وزيت الزيتون والزبيب والفسق الحلبي وحب الصنوبر.

وكان ثمة عدد من المصنوعات تحمل من بلاد الشام إلى أوروبا وأهمها الأقمشة الحريرية والقطنية والمصنوعات النحاسية والسيوف الدمشقية والصابون والشموع.

أما ما كان ينقل عبر بلاد الشام فيدخل فيه الحرير الذي كان يحمل من بلاد فارس عن طريق حلب ودمشق، لكن بعد 1700 أصبح ينقل من فارس إلى الهند ثم ينقل بحراً إلى أوروبا عن طريق جنوب إفريقيا.

وكانت تجارة التوابل تجارة رئيسية بالنسبة لبلاد الشام إذ كانت تنقل

إليها عبر العراق وحتى الجزيرة العربية وتصدر منها إلى أوروبا. لكن بعد سنة 1700 انتقلت تجارة التوابل الهندية إلى أيدي الهولنديين، بحيث أصبحت بلاد الشام تستورد حاجتها من التوابل من انكلترا وهولندا.

أما الواردات الشامية من أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر فتشتمل الأجواخ على اختلاف أنواعها. وكانت البندقية تسيطر على هذه التجارة أولاً ثم أصبحت أكثر الأجواخ تأتي من انكلترا ثم من فرنسا.

وكانت المواد الخام التي تستوردها بلاد الشام من أوروبا تشمل القصدير والنحاس والكبريت والحديد والعنبر الخام والمصنوع والمرجان والأدوات القاطعة مثل السكاكين والمقصات والمواد الكيماوية المختلفة والصمغ والروائح العطرية.

(8)

عني المماليك ببناء المدارس عناية خاصة؛ فأنشأوا منها العشرات في بلاد الشام. وحتى مع تدهور سلطة الدولة في القرن الخامس عشر، فإن أكثر المدارس ظلت تسير في طريقها بسبب ما كان قد أوقف عليها من أملاك تدر الأرباح الطائلة. ونحن إذا عدنا إلى حلب ودمشق وطرابلس وحماة وحمص والقدس وجدنا عدداً من هذه المدارس كان لا يزال قائماً حتى القرن السابع عشر أو حتى فيما بعد.

على أن المنطقة التي كانت فيها مدارس ذات أهمية خاصة هي منطقة جبل عامل. ويبدو أن جزين كانت أقدم مركز للتعليم في جبل عامل إذ إن اسمها كمركز لذلك يعود إلى القرن الثاني عشر. وكان الطلاب يؤمنونها لتلقي العلم على مشاهير علمائها. ومثل ذلك يقال عن جبع التي عاصرت جزين ثم انتقل إليها العلماء والطلاب بعد أن جلا الشيعة عن جزين. ولو أن المدرسة التي خلفت جزين تماماً هي مدرسة ميس الجبل. ولنذكر أن احتلال المغول للعراق أواسط القرن الثالث عشر واستيلاءهم على بغداد سنة 1258 أدى إلى

اضطراب في شؤون الدراسة العالية في النجف، وهذا وضع عبثاً ثقيلاً على معاهد العلم في جبل عامل. وقد نهضت هذه المدارس بالحمل. فإننا نجد في أواخر القرن الرابع عشر أن الشهيد الأول محمد بن مكّي بعد عودته من العراق يجعل من جزين مركزاً لمدرسة عالية للفقّه الإمامي.

وخلفت مدرسة جزين مدرسة ميس الجبل وقد قويت سنة 1526. «وكانت هذه المدرسة مثابة طلاب العلوم في عامة أنحاء جبل عامل ورحلة فضلاء الشيعة من العراق وإيران والشام. وقد بلغ عدد طلابها 400 طالب» (محمد كاظم مكّي).

ولم تكن الدولة العثمانية تنظر بعين الرضا إلى المدارس غير السنية، ولذلك لم يخل الأمر من بعض المضايقة - ولنذكر أن العثمانيين بوصفهم من أتباع المذهب الحنفي ضاقوا ذرعاً بالمذاهب السنية الثلاثة الأخرى.

وثمة أمر يجب أن نذكره هنا وهو أن الدولة الصفوية التي أنشأها الشاه إسماعيل سنة 1501 اتخذت التشيع مذهباً رسمياً لها. ولذلك فقد كان الاتصال بين تلك المنطقة وجبل عامل قوياً لحاجتها إلى علماء جبل عامل. ومدرسة لطف الله في أصفهان شاهد على ذلك.

في سنة 1584 أنشأ البابا غريغوريوس الثالث عشر المدرسة المارونية في روما. كان القصد منها إعداد رجال الدين الموارنة لخدمة الرعية وكان طلاب هذه المدرسة يؤخذون من لبنان وسورية وقبرص. وقد تمكن بعض هؤلاء الذين عادوا إلى بلادهم من فتح مدارس تختلف عن مدرسة تحت السنديانة. ولذلك بدأ التعليم في المناطق المارونية يتبدل منذ القرن السابع عشر. (أما أكثر المدارس نشاطاً فقد قامت في القرن الثامن عشر). ووصل إلى بلاد الشام، وخاصة إلى المناطق اللبنانية، مبشرون من اليسوعيين واللعازيين (في القرن السابع عشر) وهؤلاء اهتموا بتعليم أبناء الطوائف المسيحية وكان من نتيجة ذلك قيام كنائس متحدة مع الباباوية، فكانت زميلات جديداً للكنيسة المارونية التي سبقتها بقرون.

(9)

يمكن القول إجمالاً إن الوضع في بلاد الشام لم يتبدل من حيث التبعية. فقد ذهب تركي وخلفه تركي. صحيح أن المماليك الذين انتزعت منهم ديار الشام كانوا شراكسة. لكن لغة الحكام كانت التركية.

وكانت العاصمة بعيدة عن بلاد الشام، وكانت السلطة المركزية في القرن السادس عشر مشغولة بحروبها في أوروبا. وفي القرن السابع عشر أصبحت إدارة شؤون الدولة بأيدي الوزراء. وساد شيء من الفوضى في الولايات.

ومن ثم فقد انعدم الأمن عموماً. ولم يكن يتمتع بالأمن إلا الأجزاء التي كان يحكمها أمراء محليون أقوياء متنبهون للشؤون العمرانية البناءة على نحو ما عرف عن الأمير فخر الدين (الثاني) المعني.

وكان الانكشارية عنصر إزعاج بدل أن يكونوا حماة للأمن.

وكان الأمراء والحكام المحليون كثيرون يفترون فيما بينهم.

وكان الشعب البقرة الحلوب: كل يحاول أن يحصل على جزء من حليبها.

وتجارة الموانئ كان يفيد منها، بالدرجة الأولى، التاجر الأجنبي وأحياناً على حساب ابن البلد أيضاً.

كتب مختارة

- ابن اجا (محمد بن محمود الحلبي): رحلة الأمير يشبك، تحقيق محمد أحمد دهمان (دمشق 1986).
- الأمين، محسن: أعيان الشيعة خطط جبل عامل، (بيروت 1961).
- حتي، فيليب: تاريخ العرب (مطول)، ط 7 منقحة، (بيروت 1986).
- الحسيني، علي: تاريخ سورية الاقتصادي، (دمشق 1342).
- الحمود، نوفان: «الموارد المالية في ولاية دمشق في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي». في: بحوث في تاريخ بلاد الشام في العصر العثماني، تحرير محمد عدنان البخيت ومحمد يونس مرزوق، (عمان، 1992).
- دنديني، ايروني موس: رحلة إلى لبنان سنة 1596، ترجمة الخوري يوسف يزبك العمشيتي، (بيت شباب، لبنان، 1933).
- الدويهي، مار اسطفان: تاريخ الأزمنة 1095 - 1699، (بيروت 1951).
- رافق، عبد الكريم: بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (دمشق، 1967).
- العرب والعثمانيون، (دمشق 1974).
- ابن زنبل، أحمد (الرمال): تاريخ المماليك (القاهرة لا. ت).
- زيادة، نقولا: دمشق في عصر المماليك، (بيروت، 1966). رواد الشرق العربي في العصور الوسطى، (ط 2، بيروت، 1986)، شخصيات عربية (يافا، 1945).
- الصباغ، ليلي: الجاليات العثمانية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (العاشر والحادي عشر الهجريين) - في

جزأين، (بيروت 1989). هذه دراسة ممتازة. وقد اعتمدنا عليها في الذي ذكرناه عن التجارة والجاليات في هذا المقال.

- كرد علي، محمد: خطط الشام، (ط 2، بيروت 1389، 1969).

- محمد، نجاح: تاريخ شبه جزيرة العرب الحديث، (دمشق، 1996).

- Bakhit, Mahmmad Adnan: The Ottoman Province of Damascus in the Sixteenth Century (Beirut, 1982).
- Bosworth, C.E.: Islamic Dynasties (Edinburgh, 1967).
- Creasy, E.: History of the Ottoman Turks (Beirut, 1963).
- Heyd, Uriel: Ottoman Documents on Palestine, 1552-1615 (Oxford, 1960).
- Holt, P.M.: Egypt and the Fertile Crescent 1516-1922 (London, 1962).
- Hourani, Albert: A History of the Arab Peoples (London, 1991).
- Ismail, Adel: Histoire du Liban du XVIIe siecle a nos jours: Vol. I. Le Liban au temps de Fakhreddin II (1590-1633) - (Paris, 1955).
- Mantran, Robert (directeur): Histoire de l'Empire Ottoman (Fayard, 1989).
- Merriman, John: A History of Modern Europe (New York and London 1996).
- Raphael, Pierre: La Role du College Maronite Roman dans l'orientalisme aux XVIIe et XVIIIe sicels (Beyrouth, 1950).
- Further references can de made to El (second edition) for some detailed information and reference works.

